الفـرق بين النبي والرسول

«عــرض ونقــد»

د. عصام السيد محمود عبد الرحيم

أستاذ مشارك - قسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب - جامعة بيشة

TU

جامعة الطائف
TAIF UNIVERSITY

ملخص البحث

يهدف البحث إلى بيان الفرق بين النبي والرسول، من خلال عرض تعريفات العلماء لكل منهما، ومناقشة هذه الآراء وصولا إلى الرأي الراجح منها، وفي ثنايا ذلك عرض الباحث لإجماع أهل السنة على تفضيل الأنبياء والرسل على سائر البشر، ووقوع التفاضل بين الأنبياء فيما بينهم، وتفضيل الرسل على الأنبياء، وفي المبحث الأخير تعرض البحث للمذاهب المنحرفة في المفاضلة، وتمثل ذلك في قول الشيعة الأمامية ، وقول غلاة المتصوفة.

The research aims to show the difference between Prophet and Messenger by presenting scholars' definitions on each of them. In addition, it discusses these views in order to determine the most accurate view. In this context, the researcher presented the consensus of the Sunnis in preferring Prophets and Messengers to all other people, the preferability among Prophets, as well as favoring the Messengers to the Prophets. In the last section, the research examined some of the skewed doctrines of said differentiation, represented in the saying of Shiaa Imami and Sufi extremists.

مقدمــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان وبعد،

فإنَّ الفرق بين النبي والرسول من المسائل الدقيقة التي اختلفت فيها الآراء من مختلف الطوائف من أهل السنة وغيرهم، وقد تبنى جمعٌ من العلماء من المتقدمين والمتأخرين القول المشهور، وهو أنَّ النبي من أوحي إليه، فإن لم يؤمر بالتبليغ فهو نبي فقط، وإن أمر بالتبليغ فهو نبي رسول، وهو ما ذهب إليه جمع من العلماء من المتقدمين والمتأخرين على النحو الذي سأبينه لاحقًا، ولم يكن هذا الرأي- على الرغم من شهرته - هو القول الوحيد في المسألة بل رده جمع من العلماء ورأوا ضعفه، إضافة إلى فروق غير هذا تبناها علماء آخرون، فاستعنت بالله في تحرير القول الراجح في المسألة بأدلته، علمًا أنَّ هذه المسألة ليست من أصول العقائد التي يُضلل المخالف فيها أو يبدع، وإنما هي من المسائل المتعلقة بأصول الاعتقاد وليست منها، ومن ثم فللاجتهاد فيها متسع.

أسباب اختيار الموضوع:

١- كثرة اختلاف العلماء في التفرقة بين النبي والرسول.

٢- محاولة الوصول إلى الرأي الراجح في المسألة الذي تؤيده الأدلة الشرعية.

تساؤلات الدراسة:

١- ما الفرق بين النبي والرسول؟

٢- هل تجوز المفاضلة بين الأنبياء والرسل؟

٣- ما الانحراف الواقع في المفاضلة بين الأنبياء والرسل وغيرهم من البشر؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى هدف رئيس، وهو بيان الفرق بين النبي والرسول، كما يهدف إلى أهداف فرعية تتمثل في:

١- بيان مذاهب العلماء في الفرق بين النبي والرسول.

٢- بيان حقيقة المفاضلة بين الأنبياء والرسل وغيرهم.

٣- رصد الانحراف الواقع في المفاضلة بين الأنبياء والرسل وسائر البشر.

منهج البحث:

انتهج البحث منهجًا يجمع بين التحليل والنقد من خلال الآتي:

١- عرض مذاهب العلماء في التفرقة بين النبي والرسول.

٢- نقد مذاهب العلماء في التفرقة بين النبي والرسول للوصول إلى الرأي الراجح.

٣- عرض مذاهب الفرق المنحرفة في المفاضلة بين الأنبياء والرسل وغيرهم

٤- نقد مذاهب الفرق المنحرفة في المفاضلة بين الأنبياء والرسل وغيرهم.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث ومنهج الدراسة تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث كالآتي: المقدمة، وتشتمل على موضوع البحث وأهميته وأسباب اختياره ومنهج الدراسة وخطة البحث.

في التمهيد: عرضت لمفهوم النبوة والرسالة في اللغة.

المبحث الأول: في القول بعدم التفريق بين النبوة والرسالة

المبحث الثاني: في التفريق بين النبوة والرسالة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأدلة على التفريق بين النبوة والرسالة.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في الفرق بين النبوة والرسالة.

المبحث الثالث: في المفاضلة بين النبي والرسول وغيرهما من البشر، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في المفاضلة بين البشر

المطلب الثاني: في التفاضل بين الأنبياء والرسل.

المطلب الثالث: في المذاهب المنحرفة في المفاضلة بين الأنبياء وغيرهم.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث علمي أفرد الموضع بالدراسة، سوى ما هو متناثر في كتب العقائد والتفسير، وفي أثناء عملي في البحث وقفت على رسالة بعنوان «تنوير العقول في الفرق بين النبي والرسول» لمؤلفه محمد بن عبد الله الإمام، وعنوانها يدل على أن فيها غنية عن بحثي هذا لكني لما اطلعت عليها تبين لي عدة أمور:

الأول: لم يقتصر مؤلفه في مضمون كتابه على ما عنونه به، بل أضاف إليه أشياء أخر لا يدل عليها عنوان الكتاب.

الثاني: لم يعتن مؤلفه بذكر أقوال العلماء في المسألة، وإنما رجح منها رأيًا أعتمده واستدل له.

الثالث: لم يكن الكتاب بحثا علميًا في المسألة، وإنما يغلب عليه الجمع لمسائل تتعلق بالنبوة والرسالة.

ومن ثم يتبين أن بحثي يختلف عن هذا الكتاب.

التمهيد

معنى النبي والرسول في اللغة

أولا: النبوة في اللغة:

يرجع الأصل اللغوي لكلمة النبي إلى ثلاثة معان:

الأول: النبأ بالهمز وهو الخبر الذي له شأن.

قال ابن منظور: «النَّبَأُ: الْخَبَرُ، وَالْجَمْعُ أَنْبَاءٌ، وإِنَّ لِفُلَانٍ نَبَأً أَي خَبَرًا. وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾ [سورة النبأ]، قيلَ عَنِ الْقُرْآنِ، وَقيلَ عَنِ البَعْث، وَقيلَ عَنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ... والنَبِيءُ: المُخْبِر عَنِ اللَّه؛ لأَنه أَنْبَأَ عَنْهُ، وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فاعِلٍ لِلْمُبَالَغَة مِنَ النَّبَإِ الخَبَر؛ لأَنه أَنْبَأَ عَنِ اللَّه أَي أَخْبَرَ.. وقيل فَعِيل بِمَعْنَى مُفْعِل، مِثْل نَذِير بِمَعْنَى مُنْذِر، وأَلِيم بِمَعْنَى مُؤْلِم». (١)

قال المناوي : «النبأ: خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن، ولا يقال للخبر نبأ حتى يتضمن هذه الأشياء الثلاثة. وحق الخبر الذي يقال فيه نبأ أن يعرى عن الكذب كالمتواتر، وخبر الله ورسوله .... والنبي سمي به لكونه منبئا بما تسكن إليه العقول الذكية، ويصح كونه فعيلا بمعنى فاعل، وكونه بمعنى مفعول» (٢)

الثاني: النَّبْوَةُ، وهي ما ارتفع من الأرض(٣):

«وإنما سمي الأنبياء؛ لأنهم قد ارتفعت منزلتهم، واستعلت درجتهم على سائر الخلق»(٤). قال ابن فارس: «وَيُقَالُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْمُهُ مِنَ النَّبْوَةِ، وَهُوَ الِارْتِفَاعُ، كَأَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ بِرَفْعِ مَنْزِلَتِه»(٥).

الثالث: النّبيّ الطريق الواضح يأخذك إلى حيث تريد (٦):

---

(١) لسان العرب، ابن منظور (١/ ١٦٢).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ص ٣٣١.

(٣) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٦/ ٢٥٠٠)

(٤) انظر: غريب الحديث للخطابي (٣/ ١٩٣).

(٥) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس ، (٥/ ٣٨٥).

(٦) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري ، (١/ ٣٤)، العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (٨/ ٣٨٢)،

قَالَ الْكِسَائي: «النَّبِيّ: الطَّريق. والأَنبياء: طُرق الهُدى» [1] «وسمي رسل الله أنبياء؛ لأنهم الطرق إلى الله»[2].

ثانيا: الرسول في اللغة:

من الإرسال وهو يتضمن أربعة معان:

الأول: التتابع؛ لأنه يتابع أخبار من بعثه، أو لأنه يتتابع عليه الوحي.

قَالَ ابن الأنباري: «وَالرَّسُول مَعْنَاهُ فِي اللُّغَة الَّذِي يُتَابع أَخْبَار الَّذِي بَعثَه؛ أُخذ من قَوْلهم: جَاءَت الإبلُ رسلًا، أَي: متتابعة». [3].

الثاني: التوجيه: وبه فُسِّرَ إِرْسالُ اللهِ ﷻ أَنْبياءَهُ عليهمُ السَّلامُ، كأَنَّهُ وَجَّهَ إِلَيْهِم أَنْ أَنْذِرُوا عِبادِي[4].

الثالث: الانبعاث: يقال أَرْسَلْتُ رَسُولًا بَعَثْتُهُ بِرِسَالَةٍ يُؤَدِّيهَا، فَهُوَ فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ.

قال الراغب. «أصل الرسل الانبعاث على تؤدة، يقال: ناقة رسل سهلة السير، ومنه الرسول المنبعث، والرسول رجل بعث إلى الخلق لتبليغ الأحكام»[5]..

الرابع: الرسالة: رسول بمعنى مرسل إي حامل رسالة، «وسُمِّي الرَّسول رَسُولًا؛ لأنه ذُو رسالة. والرَّسول: اسْمٌ مِنْ أَرْسَلْتُ وَكَذَلِكَ الرِّسَالة»[6]. قَالَ أَبُو عُبَيْد وَغَيره في قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾﴾ [سورة الشعراء] إِنَّمَا وحد الرَّسُول؛ لِأَنَّهُ في معنى الرسَالَة، كَأَنَّهُ قَالَ إِنَّا رِسَالَة رب الْعَالمين أي ذو رسالة[7].

(١) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (١٥/ ٣٤٩).
(٢) غريب الحديث للخطابي (٣/ ١٩٣).
(٣) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي،(١٢/ ٢٧٢).
(٤) انظر: تاج العروس، الزبيدي (٢٩/ ٧٢)
(٥) انظر المفردات للراغب (ص ٣٢٥)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، (٢٢٦/١)
(٦) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري (١٢/ ٢٧٢)، لسان العرب، ابن منظور (١١/ ٢٨٤).
(٧) انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر ، ص٤٦٤، الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، ص(٣/ ٧٤٠).

المبحث الأول

في القول بعدم التفريق بين النبوة والرسالة

وقع الخلاف في الفرق بين النبوة والرسالة على قولين:

الأول: أنه لا فرق بين النبوة والرسالة، وأن مسماهما واحد.

الثاني: أنَّ بينهما فرقًا، ثم اختلفوا في بيان هذا الفرق.

قال القاضي عياض (ت: ٨٧٣هـ) «وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلِ النَّبِيُّ وَالرَّسُولُ بِمَعْنًى أَوْ بِمَعْنَيَيْنِ، فَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ ..وَقِيلَ: هُمَا مُفْتَرِقَانِ»(١).

وفي هذا المبحث نعرض للقول الأول، وهو القول بالترادف بين النبي والرسول، وأنَّ كل نبي رسول، وكل رسول نبي بلا فرق، وقد ذكر غيرُ واحد من أهل العلم أنَّ هذا مذهب المعتزلة، وهو ما قرره القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة، ويدل عليه صنيعه في كتاب النبوات في استخدام الكلمتين في الموضع الواحد بم يشعر أنه لا فرق بينهما عنده.

قال الرازي (ت: ٦٠٦هـ): «وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ كُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَكُلُّ نَبِيٍّ رَسُولٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا»(٢).

وقال القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥): « من ذكرناه بأنه رسول الله، فإنا نصفه بأنه نبي مطلقًا، أو نقول هو نبي الله، ولا ينفك أحد الوصفين من صاحبه»(٣). ويقول أيضًا: «لا يكون الرسولُ إلا نبيًا، ولا يكون النبي إلا رسولاً»(٤).

ويقول في موضع آخر: «اعلم أنه لا فرق في الاصطلاح بين الرسول والنبي، وقد خالف في ذلك بعضهم، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ...﴾ [سورة الحج: ٥٢] قالوا: فَصَلَ القديمُ(٥) بينهما فيجب أن يكون أحدهما غير الآخر، والذي يدل عليه اتفاق الكلمتين في المعنى هما أنهما يثبتان ويزولان معاً في الاستعمال، حتى لو أثبت أحدهما ونفى الآخر لتناقض الكلام، وهذا هو أمارة إثبات كلتا اللفظتين المتفقتين في الفائدة»(٦).

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، (١/ ٢٥٠).

(٢) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، (٢٣/ ٤٣).

(٣) المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار الهمداني (٣/ ٤٢٢).

(٤) نفس المصدر (٣/ ٤٢٢).

(٥) لا يصح نسبة لفظ القديم لله عز وجل؛ لأنه لم يرد في كتاب ولا سنة، وهو من الألفاظ المجملة الواردة في كتب المتكلمين والثابت في النصوص الشرعية اسمه تعالى الأول، وفسره النبي ﷺ بأنه الذي ليس قبله شيء.

(٦) شرح الأصول الخمسة (٥٦٨)

وقد خالف الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) أصحابه من المعتزلة، وأثبت الفرق بين النبي والرسول فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ...﴾ [سورة الحج: ٥٢] «قوله تعالى: مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ دليل بَيِّنٌ على تغاير الرسول والنبي»[١].وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث التالي.

وممن ذهب إلى عدم الفرق الماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، قال: «واختلف أهل العلم في الأنبياء والرسل على قولين: أحدهما: أن الأنبياء والرسل واحد، فالنبي رسول والرسول نبي، وهذا أشبه؛ لأن محمدا ﷺ قد كان يخاطب بهما»[٢].

وممن ذهب إلى عدم الفرق الإيجي (ت: ٩٠٥هـ) في المواقف يدل عليه صنيعه في مرصد النبوات في استخدام الكلمتين في الموضع الواحد بم يشعر أنه لا فرق بينهما عنده[٣].

(١) الكشاف، الزمخشري، (٣/ ١٦٤)، وانظر روح المعاني: الألوسي (٦/ ٤٨).
(٢) أعلام النبوة، الماوردي، (ص٥١).
(٣) انظر: شرح المواقف للجرجاني ،المرصد الأول (في النبوات) من الموقف السادس (في السمعيات) (٨/ ٢٤٢).

المبحث الثاني

في التفريق بين النبوة والرسالة

ذهب أهل السنة قاطبة، والزمخشري من المعتزلة، وطائفة من الأشاعرة إلى القول بالتفريق بين النبوة والرسالة، واختلفوا في تحديد هذا الفرق بينهما.

لذلك ينقسم هذا المبحث لمطلبين:

الأول: في ذكر الأدلة على التفرقة بين النبوة والرسالة.

الثاني: في ذكر أقوال العلماء في الفرق بين النبوة والرسالة.

المطلب الأول

الأدلة على التفريق بين النبوة والرسالة

استدل القائلون بالتفرقة بين النبوة والرسالة بأدلة منها:

الدليل الأول: قوله ﷻ ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٢﴾ [سورة الحج]

فيؤخذ من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ أوجه ثلاثة:

الأول : أنَّ الإرسال وهو فعل (أَرۡسَلۡنَا) وقع على الرسول وعلى النبي، فإذًا الرسول مرسل والنبي مرسل؛ لأنّ هذا وقع على الجميع.

الثاني: أنه عطف بالواو فقال (مِنۡ رَسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ)، والعطف بالواو يقتضي المغايرة؛ مغايرة الذات أو مغايرة الصفات، وهنا المقصود منه أنَّ الصفة التي صار بها رسولاً غير النعت الذي صار به نبيًا، وهو المقصود مع تحقق أنَّ الجميع وقع عليهم الإرسال.

الثالث: أنه عطف ذلك بـ (لَا) أيضًا في قوله ﷻ ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ ، ومجيء (لَا) هنا في تأكيد النفي في أول الآية، وهو قوله (وَمَا أَرۡسَلۡنَا) ، فهي في تقدير تكرير الجملة مَنْفِيَّةٌ من أولها، كأنه قال: وما أرسلنا من قبلك من رسول، ولا أرسلنا من قبلك من نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته[1].

(١) انظر: اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (١/ ٤٦، ٤٧)

وقال الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ) «قوله ﷻ: ﴿مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ دليل بين على تغاير الرسول والنبي»[١].

وقال النسفي(ت: ٧١٠هـ): «قوله ﷻ ﴿وَلَا نَبِيٍّ﴾ هذا دليل بين على ثبوت التغاير بين الرسول والنبي بخلاف ما يقول البعض أنهما واحد»[٢].

وقال ابن عاشور (ت:١٣٩٣هـ): «وَعَطْفُ نَبِيءٍ عَلَى رَسُولٍ دَالٌّ عَلَى أَنَّ لِلنَّبِيءِ مَعْنًى غَيْرَ مَعْنَى الرَّسُولِ»[٣].

الدليل الثاني: أن الله ﷻ أثبت النبوة لآدم كما في الحديث أنَّ النبي ﷺ سئل عن آدم فقال:» نبي مكلم»[٤]، وأن هناك أنبياء جاءوا بعد آدم كإدريس، وأول الرسل نوحٌ عليه السلام كما في الصحيحين من حديث أنس في حديث الشفاعة الطويل، وفيه أن آدم عليه السلام يقول للناس – حين يسألونه الشفاعة – : «ائْتُوا نُوحًا فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ»[٥]. وجعل الله ﷻ أولي العزم من الرسل خمسة، أولهم نوح، فهذا يدل على أن آدم لم يحصل له وصف الرسالة، وكذا إدريس فدل هذا على التفريق بين المقامين[٦].

الدليل الثالث: أن الله ﷻ قد وصف بعض من أوحى إليهم بالنبوة فقط كما قال ﷻ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٥٦﴾﴾ [سورة مريم]، ووصف بعضهم بالنبوة والرسالة كما قال ﷻ: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾﴾ [سورة مريم] ، وقال ﷻ ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥٤﴾﴾ [سورة مريم] مما يدُلُّ على أنَّ الرسالة أمرٌ زائدٌ على النبوة، وقال الله ﷻ عن نبيه ومصطفاه محمد ﷺ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧]

---

(١) الكشاف، الزمخشري، (٣/ ١٦٤)، وانظر روح المعاني: الألوسي (٦/ ٤٨).
(٢) تفسير النسفي (٣/ ٢١).
(٣) التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (١٧/ ٢٩٧)
(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (الإحسان (١٤/ ٦٩) رقم ٦١٩٠) (بطرف منه)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢١٧) رقم (٧٨٧١) (مطولا)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٨٨) رقم (٣٠٣٩)، وقال الحاكم عقبه : «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وأورده الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٣٥٨) رقم (٢٦٦٨).
(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب التفسير، سورة البقرة، باب قَوْلِ اللهِ (وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا) (٨/ ١٦٠) رقم (٤٤٧٦)، ومسلم في «صحيحه» (كتاب) الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (٣/ ٥٩)
(٦) انظر اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (١/ ٤٧)

الدليل الرابع: أخرج البخاري في «صحيحه» من حديث البَرَاء بن عَازب ﷺ قال: قال النبي ﷺ «إذا أتيتَ مضجَعَكَ فتوضأ وُضُوءَكَ للصلاة، ثُمَّ اضطَجِعْ على شِقِّكَ الأيمن، ثُمَّ قُلْ: «اللهُمَّ إني أسلمتُ وجهي إليكَ، وفوضتُ أمري إليكَ، وألجأتُ ظَهْري إلَيْكَ، رغبةً ورهبةً إليكَ، لا مَلْجَأَ وَلا مَنْجَا منكَ إلا إليكَ، اللهم آمنتُ بكتابِكَ الذي أنزلتَ، ونبيك الذي أرسلتَ، فَإِنْ مِتَّ مِنْ ليلَتِكَ فَأَنْتَ عَلى الفِطْرَةِ، واجعَلْهُنَّ آخرَ مَا تتكلمُ به.

قال البَرَاءُ بن عَازِب: فردَّدْتُهَا على النبي ﷺ فلمَّا بلغتُ: «اللهم آمنتُ بكتابِكَ الذي أنزلتَ» قلتُ: «ورسولُكَ»، قال: «لا، ونبيك الذي أرسلتَ»[1]. ولو كان لا فرق بين النبي والرسول لم يرد النبي ﷺ قول البراء «ورسولكَ» إلى قوله «ونبيك».

(١) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء (١/ ٣٥٧) رقم (٢٤٧).

المطلب الثاني

في ذكر أقوال العلماء في الفرق بين النبوة والرسالة

اختلف العلماء القائلون بثبوت الفرق بين النبوة والرسالة على أربعة أقوال:

القول الأول: (أن الفرق بينهما في الأمر بالتبليغ وعدمه)

فالنبي من أوحي إليه ولم يؤمر بالتبليغ، والرسول من أوحي إليه وأمر بالتبليغ.

قاله ابن أبي العز (ت: ٧٩٢هـ) [١]،وشمس الدين البرماوي (ت: ٨٣١ هـ) [٢]، والكمال بن الهمام (ت: ٨٧٩هـ)،[٣]، واختاره السفاريني(ت: ١١٨٨هـ)[٤]، وحافظ حكمي (ت:١٣٧٧هـ) [٥]، ورجحه ابن باز (ت:١٤٢٠هـ)[٦] وابن عثيمين (ت: ١٤٢١هـ) [٧] رحمهم الله جميعًا.

قال ابن أبي العز: «وَقَدْ ذَكَرُوا فُرُوقًا بَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ، وَأَحْسَنُهَا. أَنَّ مَنْ نَبَّأَهُ اللَّهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ، إنْ أَمَرَهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ رَسُولٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُولٍ. فَالرَّسُولُ أَخَصُّ مِنَ النَّبِيِّ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا» [٨].

وقال السفاريني في تعريف النبي: « وَهُوَ إنْسَانٌ أُوحِيَ إلَيْهِ بِشَرْعٍ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ، فَإِنْ أُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ فَهُوَ رَسُولٌ أَيْضًا عَلَى الْمَشْهُورِ، فَبَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا» [٩].

وهذا القول يمكن مناقشته من وجوه:

الأول: ثبت في القرآن الكريم أن الله ﷻ أرسلَ الأنبياءَ بالرسالة كما أرسل الرسلَ، ومن ذلك قوله

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٣٨).
(٢) انظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، للبرماوي (٢/ ٣٦٣).
(٣) انظر: المسامرة للكمال ابن أبي شريف شرح المسايرة للكمال بن الهمام(٢/ ٨١).
(٤) انظر: لوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٤٩).
(٥) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد (٢/ ٨٣٠)
(٦) في فتوى له في البرنامج الإذاعي نور على الدرب وهي موجودة على موقعه رحمه الله.
(٧) انظر: مجموع فتاوى ورسائل فضيلة محمد بن صالح العثيمين (١/ ٣١٣، ٣١٤).
(٨) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٣٨).
(٩) لوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٤٩).

تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِي الْأَوَّلِينَ ۝٦ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ۝٧﴾[سورة الزخرف]، فدلَّ ذلك على أنَّ النبي مرسل إلى قومه.

الثاني: قول النبي ﷺ في حديث (السَبْعِينَ أَلْفًا الذين يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ) المتفق عليه من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما : « عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلاَنِ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ...»[1]، فسماه نبيًّا مع وجود الأتباع، وهذا يعني أنه كَانَ يبلغ.

الثالث: ما ثبت من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إنه لم يَكُنْ نَبِيٌّ قبلي إلا كان حقا عليه أن يَدُلَّ أُمَّته على خيرِ ما يعلمه لهم، ويُنذِرَهم شَرَّ ما يعلمه لهم... »[2]، فدَلَّ على أنَّ النبيَّ مأمورٌ بالتبليغ.

الرابع: ما الفائدةُ من أن يُوحي اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى أَحَدٍ بِشَرعٍ ولا يأمره بتبليغه ؟! فإنَّ ذلكَ يَستَلزِمُ جوازَ كتمَانِ العلم، ممَّا لا يليقُ بالعلماء، بله الأنبياء، قال تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۙ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ۝١٥٩﴾ [سورة البقرة].

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الطب، باب مَنْ لَمْ يَرْقِ. (١٠/ ٢١١) رقم (٥٧٥٢) (واللفظ له)، ومسلم في «صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (٣ / ٩٣ : ٩٤).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول (١٢ / ٢٣٣).

القول الثاني: (أن الفرق في كيفية الوحي)

أن الرسول من يأتيه جبريل عليه السلام بالوحي عيانا، والنبي تكون نبوَّته إلهاما ومناما.

قاله الواحدي (ت: ٤٦٨هـ) [١]، والبغوي(ت: ٥١٠هـ) [٢] ونقله القرطبي(ت: ٦٧١هـ) عن الفراء[٣]، والخازن (ت: ٧٤١هـ) [٤]، وبدر الدين العيني(ت: ٨٥٥هـ) [٥] وذكره القاسم ابن قُطْلُوبُغا (ت:٨٧٩ هـ) [٦] وإلى قريب منه ذهب الرازي حيث ذكر في التفسير: « أَنَّ مَنْ جَاءَهُ الْمَلَكُ ظَاهِرًا وَأَمَرَهُ بِدَعْوَةِ الْخَلْقِ فَهُوَ الرَّسُولُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ رَأَى فِي النَّوْمِ كَوْنَهُ رسولا، أو أخبره أحد من الرسل بِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، فَهُوَ النَّبِيُّ الَّذِي لَا يَكُونُ رَسُولًا وَهَذَا هُوَ الْأَوْلَى» [٧]

قال الواحدي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيّٖ ﴿٥٢﴾﴾ [سورة الحج] «الرسول: الذي أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل إليه عيانا، ومحاورته إياه شفاها. والنبي: الذي تكون نبوته إلهاما أو مناما، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسول» [٨].

وهذا التعريف غير جيد في بيان الفرق بين النبوة والرسالة، فلم يتبين منه ما الذي يترتب على هذه الرؤيا المنامية والإلهام، هل يعمل به في خاصة نفسه، أم يبلغه لغيره؟، وهل يأتي بشريعة مُستَقِلَة، أو يكون تابعًا لشريعة قَبلَهُ؟ وكيف يمكن التفرقة بين رؤيا المنام والإلهام، وبين ما يرد على القلب من الأوهام والخواطر الشيطانية.

(١) انظر: التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٢٧٦)، والوجيز للواحدي (١/ ٧٣٧)
(٢) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن البغوي (٣/ ٣٤٧).
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٢/ ٨٠).
(٤) انظر: لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن (٢/ ٣٦١).
(٥) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٩/ ٦٦).
(٦) حاشية المسامرة في شرح المسايرة للقاسم بن قطلوبغا الحنفي (٢/ ٧٣)
(٧) مفاتيح الغيب، الرازي (٢٣/ ٤٤)
(٨) التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٢٧٦)، والوجيز للواحدي (١/ ٧٣٧).

القول الثالث: (أن الفرق في الشريعة)

أن الرَّسُولُ: من بعثه الله بشريعةٍ جديدةٍ والنبي مَنْ بعثه الله لتقرير شريعة سابقة.

قاله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) [١]، واختاره النسفي (ت: ٧١٠هـ) [٢] ، وأبو السعود العمادي (ت: ٩٨٢هـ) [٣]، والمراغي في تفسيره (ت: ١٣٧١هـ) [٤]، ومحمد الأمين الشنقيطي صاحب أضواء البيان(ت١٣٩٣هـ) [٥]، وابن عاشور (ت١٣٩٣هـ) [٦]، وعبد الرازق عفيفي (ت: ١٤١٥هـ) [٧]،

قال الزمخشري: «والفرق بينهما أن الرسول من الأنبياء من جمع إلى المعجزة الكتاب المنزل عليه. والنبيّ غير الرسول: من لم ينزل عليه كتاب، وإنما أمر أن يدعو الناس إلى شريعة مَن قبله» [٨].

قال النسفي: « والفرق بينهما أن الرسول من جمع إلى المعجزة الكتاب المنزل عليه، والنبي من لم ينزل عليه كتاب، وإنما أمر أن يدعو إلى شريعة من قبله، وقيل الرسول واضع شرع، والنبي حافظ شرع غيره» [٩]

وقال الشنقيطي: « وَاسْتَظْهَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ الَّذِي هُوَ رَسُولٌ أُنْزِلَ إِلَيْهِ كِتَابٌ وَشَرْعٌ مُسْتَقِلٌّ مَعَ الْمُعْجِزَةِ الَّتِي ثَبَتَتْ بِهَا نُبُوَّتُهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ الْمُرْسَلَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ الرَّسُولِ، هُوَ مَنْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ كِتَابٌ، وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ أَنْ يَدْعُوَ النَّاسَ إِلَى شَرِيعَةِ رَسُولٍ قَبْلَهُ، كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ كَانُوا يُرْسَلُونَ وَيُؤْمَرُونَ بِالْعَمَلِ بِمَا فِي التَّوْرَاةِ، كَمَا بَيَّنَهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ ﴿٤٤﴾﴾ [سورة المائدة] »[١٠]

---

(١) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ١٦٥).
(٢) انظر: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (٢/ ٤٤٧)
(٣) انظر: انظر: إرشاد العقل السليم لأبي السعود العمادي (١١٣/٦).
(٤) انظر: تفسير المراغي (١٧/ ١٢٧).
(٥) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٥/ ٢٩٠)
(٦) انظر: التحرير والتنوير (١٧/ ٢٩٧)
(٧) انظر: مذكرة التوحيد ، عبد الرازق عفيفي (ص ٤٣)
(٨) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ١٦٥).
(٩) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (٢/ ٤٤٧)
(١٠) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٥/ ٢٩٠)

قال ابن عاشور: « فَالرَّسُولُ: هُوَ الرَّجُلُ الْمَبْعُوثُ مِنَ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ بِشَرِيعَةٍ. وَالنَّبِيءُ: مَنْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ بِإِصْلَاحِ أَمْرِ قَوْمٍ بِحَمْلِهِمْ عَلَى شَرِيعَةٍ سَابِقَةٍ أَوْ بِإِرْشَادِهِمْ إِلَى مَا هُوَ مُسْتَقِرٌّ فِي الشَّرَائِعِ كُلِّهَا فَالنَّبِيءُ أَعَمُّ مِنَ الرَّسُولِ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ» (١).

ومما يؤخذ على هذا التعريف أنه جعل مدار الفرق على الشريعة، فإن جاء بشريعة جديدة فهو رسول، وإن كان تابعًا لشريعة سابقة فهو نبي، ويعترض على هذا التعريف بأن يوسف عليه السلام كان رسولا وكان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة.

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨): «وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف كان رسولا، وكان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة غافر]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [سورة النساء] » (٢).

قال الرازي (ت:٦٠٦هـ): «وَهَؤُلَاءِ يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يَجْعَلُوا إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ رُسُلًا؛ لِأَنَّهُمْ مَا جَاءُوا بِكِتَابٍ نَاسِخٍ » (٣).

(١) التحرير والتنوير (١٧/ ٢٩٧)

(٢) النبوات (٢/ ٧١٨، ٧١٩).

(٣) مفاتيح الغيب (٢٣/ ٤٤).

القول الرابع: (أن الفرق في نوعية المدعوين).

«أن النبي والرسول كليهما مرسل من عند الله، فإن أرسل إلى قوم كافرين ليبلغهم رسالة الله فهو رسول نبي، وإن أرسل إلى قوم موافقين ليقيم فيهم شرع الله سواء بشريعة سابقة أو وحي خاص فهو نبي فقط»[(١)].

وعلى هذا التعريف كلٌّ مِنَ الرَّسُولِ والنبي مرسلٌ مِن عند اللهِ ﷻ سواءٌ جاء بشريعة مستقلة أو تابعًا لشريعة قبلَهُ، غيرَ أنَّ الفارقَ بينهما في نوعيةِ المدْعُوين، فإن أُرسِلَ إلى مَن خَالَفَ أَمرَ اللَّه؛ ليبلِغَهُ رسالة اللَّه فَهُوَ رسول، وإن أُرسل إلى قوم موافقين له، ليقيم فيهم شريعة سابقة، أو يحكم بينهم بما أنزل الله، أو يبين لهم حكم الله ، فهو نبي، ومِنْ ثَمَّ فإن الرسول أخص من النبي، فكل رسولٍ نبي، وليس كل نبي رسولا.

وهذا الفرق قاله ابن تيمية، واختاره من المعاصرين صالح عبد العزيز آل الشيخ [(٢)]، وصالح الفوزان[(٣)] وعبد الرحمن البراك[(٤)].

قال ابن تيمية رحمه الله: «فأولئك الأنبياء يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه ويأمرون به المؤمنين الذين عندهم؛ لكونهم مؤمنين بهم؛ كما يكون أهل الشريعة الواحدة يقبلون ما يبلّغه العلماء عن الرسول. وكذلك أنبياء بني إسرائيل يأمرون بشريعة التوراة، وقد يُوحى إلى أحدهم وحي خاص في قصّة معينة، ولكن كانوا في شرع التوراة كالعالم الذي يُفهِّمه الله في قضية معنى يطابق القرآن؛ كما فهَّم الله سليمان حكم القضية التي حكم فيها هو وداود.

فالأنبياء ينبئهم الله؛ فيُخبرهم بأمره، ونهيه، وخبره. وهم يُنبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله به من الخبر، والأمر، والنهي. فإن أُرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله، وعبادته وحده لا شريك له، ولا بُدّ أن يكذّب الرسلَ قومٌ؛ قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ﴿٥٢﴾﴾ [سورة الذاريات] ، فإنّ الرسل تُرسَل إلى مخالفين؛ فيكذّبهم بعضهم. وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿١٠٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿١١٠﴾﴾ [سورة يوسف] وقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ

(١) انظر: النبوات (٢/ ٧١٤).
(٢) انظر: اللالئ البهية في شرح العقيدة الواسطية (١/ ٣٩).
(٣) انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان (ص ٢٤٥).
(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية للبراك (ص ٨٧).

﴿ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١﴾ [سورة غافر]. فقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيّٖ﴾ دليلٌ على أن النبيّ مرسل، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق؛ لأنّه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنّه حقّ كالعالِم؛ ولهذا قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: «العلماء ورثة الأنبياء»[1].

وأرى أن هذا التعريف الذي ذكره ابن تيمية رحمه الله واستدل له ووافقه عليه جمع من العلماء، هو الأولى بالقبول من غيره لأسباب منها:

الأول: أنه جاء موافقا لما ثبت بالقرآن والسنة أن كلا من الرسول والنبي مرسل من عند الله.

الثاني: أن أول رسول بُعِثَ إلى أهل الأرض نوح عليه السلام أرسله الله ﷻ وأمره بتبليغ رسالته إلى قوم كافرين مكذبين كما قال الله ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ ١٤﴾ [سورة العنكبوت]، وقال ﷻ: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ ٩﴾ [سورة القمر]. أما آدم ومن جاء بعده كشيث وإدريس فكانوا أنبياء؛ لأنه لم يكن هناك مكذبين ولا مشركين، وإنما كان الناس من آدم إلى نوح على التوحيد كما ثبت في الحديث.

الثالث: لم تأت كلمة التكذيب في القرآن إلا في تكذيب الرُّسل؛ لأن الرسولَ يُرسل إلَى قوم كافرين فيكذبونه، ويكون بينه وبينهم التكذيب والردّ، حتى ينصره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عليهم، كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي شِيَعِ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٠ وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ١١﴾ [سورة الحجر]، وقال ﷻ: ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَا كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتۡبَعۡنَا بَعۡضَهُم بَعۡضٗا وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَۚ فَبُعۡدٗا لِّقَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ٤٤﴾ [سورة المؤمنون]

الرابع: كانَ آدم عليه السلام أول نبي أرسله الله ﷻ لأنَّه أُرسل ليحكمَ بينَ أبنائه بشرع الله؛ فقد ثبت عَنِ ابْنِ عَبَّاس رضي الله عنهما قوله: كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ عَشَرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْحَقِّ ، فَلَمَّا اخْتَلَفُوا بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ فَكَانُوا أُمَّةً وَاحِدَةً[2].

الخامس: أن الله ﷻ سمى من أرسلهم بعد موسى إلى بني إسرائيل ليحكموا بينهم «أنبياء»، لأنَّهم

(١) انظر: النبوات (٢/ ٧١٦) ، والحديث أخرجه الترمذي (٥/ ٤٨) (ح ٢٦٨٢)، وأبو داود (٣/ ٣١٧) (ح ٣٦٤١)، وابن ماجة (١/ ٨١) (٢٢٣).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٤٤٢) رقم (٣٦٥٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ١٩) (ح ٣٣٩٢٨).

كانوا يأمرون بشريعة التوراة، وقد ثبت من حديث أبي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي»[1]، فسماهم أنبياء؛ لأنهم كانوا يحكمون بين بني إسرائيل بشريعة التوراة؛ قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ﴿٤٤﴾﴾ [سورة المائدة]. فكان أنبياء بني إسرائيل يحكمون بشريعة موسى عليه السلام فيجددونها، ويدعون النَّاس إليها وإلى إقامتها. ومثله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ ﴿٢٤٦﴾﴾ [سورة البقرة] الآيات.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب أحاديث الأنبياء، باب مَا ذُكِرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ (٦/ ٤٩٥) رقم (٣٤٥٥)، ومسلم في «صحيحه» كتاب الإمارة، باب وجود الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول (١٢/ ٢٣١)

المبحث الثالث

في المفاضلة بين النبي والرسول وغيرهما من البشر

لا يتصور المفاضلة بين النبي والرسول إلا على مذهب من يرى الفرق بينهما، وهو قول أهل السنة قاطبة كما سبق بيان ذلك.

وقد ذهب القائلون بالمفاضلة من أهل السنة والأشاعرة والمعتزلة إلى أن الرسول أفضل من النبي. وذهب بعض المتصوفة إلى أن النبي أفضل من الرسول، وأن الولي أفضل من النبي؛ لذلك يكون حديثنا في هذا المبحث على عدة مطالب:

المطلب الأول: في المفاضلة بين البشر

المطلب الثاني: في التفاضل بين الأنبياء والرسل.

المطلب الثالث: في المذاهب المنحرفة في المفاضلة بين الأنبياء وغيرهم.

المطلب الأول

في المفاضلة بين البشر

المسألة الأولى: الأنبياء والرسل أفضل البشر

رسل الله هم أفضل خلق الله وأحبهم إليه، اصطفاهم الله على العالمين، قال الله ﷻ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة آل عمران]

وقال سبحانه: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾ [سورة الأنعام]، ثم قال الله ﷻ بعد ذكر الأنبياء عقب تلك الآية: ﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [سورة الأنعام] ، ثم ذكر سبحانه فضله على أولئك الأنبياء وأمر بالاقتداء بهم فقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [سورة الأنعام]

ومما يدل على فضيلتهم أيضًا:

١- أن الله ﷻ خصهم بوحيه ورسالاته، وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه في تبليغ شرعه، وبيان ما يحبه الله ويرضاه مما يكرهه ويبغضه قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٣٩﴾﴾ [سورة الأحزاب]

٢- أن الله ﷻ أيدهم بالآيات الباهرة والمعجزات الصادقة الدالة على صدقهم، وكتب لهم النصر والتأييد على أعدائهم، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾ [سورة غافر].

٣- أن الله ﷻ حباهم بمحاسن الصفات ومكارم الأخلاق، وهم أعلم الخلق بالحق، وأحرص الناس على هداية الخلق، أكمل الناس إيمانًا، وأعظمهم خلقًا، واسرعهم إلى طاعة الله ومرضاته، وابعدهم عن معصيته، قال الله سبحانه لنبيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [سورة القلم] وقال سبحانه وتعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [سورة الشورى]

٤- أن الله ﷻ فرض على الخلق طاعتهم، وجعل طاعتهم من طاعته ﷺ قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا ٨٠﴾ [سورة النساء]، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ٩٢﴾ [سورة المائدة].

٥- أنهم قدوة لأممهم: قال تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ٢١﴾ [سورة الأحزاب] وقال سبحانه: ﴿لَقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِيهِمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ٦﴾ [سورة الممتحنة]

٦- أن الله ﷻ أوجب على أممهم اتباع هديهم، وتحكيمهم فيما شجر بينهم، وتمام الرضا بحكمهم فقال تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [سورة النساء]

٧- بهم تقوم الحجة على الخلق قال تعالى: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ١٦٥﴾ [النساء] وقال ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ١٥﴾ [سورة الإسراء]

فدل ما سبق على تفضيل الأنبياء والرسل على من عداهم من البشر.

قال ابن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ): «الأنبياء صلواتُ الله عليهم وسلامُه أفضل الذين آمنوا وعملوا الصالحات، بدليل قوله تعالى بعد ذكر جماعة من الأنبياء ﴿وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٨٦﴾ [سورة الأنعام] فدلّت هذه الآية على أنَّهم أفضَلُ البشر، وأفضَلُ من الملائكة، لأنّ الملائكة من العالَمين، سواء كان مُشْتقاً من العالم أو العلامة» (١).

وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «وأفضل أولياء الله هم انبياؤه، وأفضل أنبياؤه هم المرسلون منهم» (٢).

وقال السفاريني(ت: ١١٨٨هـ): «وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ أَنَّ أَفْضَلَ الْخَلْقِ الرُّسُلُ، فَالْأَنْبِيَاءُ، فَالصَّحَابَةُ، فَالْأَوْلِيَاءُ، وَإِنْ دَخَلَ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ فِي الْجُمْلَةِ» (٣).

(١) مُنْيَةُ السُّولِ في تفضيلِ الرَّسُولِ ﷺ أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ص٣٧.
(٢) مجموع الفتاوى، (١١/ ١٦١).
(٣) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٠٣).

المسألة الثانية: الرسل أفضل من الأنبياء:

أجمع أهل السنة والجماعة على أن الرسول أفضل من النبي؛ لأن الرسالة في أصلها نبوة وزيادة؛ فساوى الرسل الأنبياء في النبوة وزادوا عليهم بالرسالة.

قال القرطبي(ت: ٦٧١هـ): « وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ أُرْسِلَ أَفْضَلُ مِمَّنْ لَمْ يُرْسَلْ، فَإِنَّ مَنْ أُرْسِلَ فُضِّلَ عَلَى غَيْرِهِ بِالرِّسَالَةِ، وَاسْتَوَوْا فِي النُّبُوَّةِ، إِلَى مَا يَلْقَاهُ الرُّسُلُ مِنْ تَكْذِيبِ أُمَمِهِمْ وَقَتْلِهِمْ إِيَّاهُمْ، وَهَذَا مِمَّا لَا خَفَاءَ فِيهِ» [١].

قال ابن كثير(ت: ٧٧٤هـ): « وَلَا خِلَافَ أَنَّ الرُّسُلَ أَفْضَلُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ » [٢].

وقال السفاريني: « وَالرَّسُولُ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ إِجْمَاعًا؛ لِتَمَيُّزِهِ بِالرِّسَالَةِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ مِنَ النُّبُوَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ » [٣].

(١) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٢٦٣).
(٢) تفسير القرآن العظيم، (٥/ ٣٩٣).
(٣) لوامع الأنوار البهية (١/ ٤٩).

المطلب الثاني

في التفاضل بين الأنبياء والرسل

المسألة الأولى: في وقوع التفاضل بين الأنبياء والرسل

مسألة المفاضلة بين الأنبياء والرسل مسألة شرعية غيبية تدور على ما ثبت به النص، ولا مجال لحكم العقل فيها ابتداء، وقد ثبت في القرآن الكريم النص على وقوع التفاضل بين الأنبياء والرسل فقال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ۚ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ۗ ﴿٢٥٣﴾﴾ [سورة البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴿٥٥﴾﴾ [سورة الإسراء]

وقد ورد في بعض الأحاديث النهي عن التفضيل بين الأنبياء ففي الصحيحين من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، قَالَ: بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ، أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: لاَ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: تَقُولُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا؟ فَذَهَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَبَا القَاسِمِ، إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا، فَمَا بَالُ فُلاَنٍ لَطَمَ وَجْهِي، فَقَالَ: «لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ» فَذَكَرَهُ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: « لاَ تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ، فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ، أَمْ بُعِثَ قَبْلِي، وَلاَ أَقُولُ: إِنَّ أَحَدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى «[1].

وقد فُهم من قوله ﷺ: «لاَ تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ» النهي عن التفضيل المطلق بين الأنبياء، وهو خطأ محض؛ إذ ورد النص من القرآن وصحيح السنة بخلافه، ووضع القول في سياقه يجعله يتوافق مع غيره من النصوص، وأن النهي عن التفضيل محمول على عدة أمور:

أولا: إذا كان التفضيل بمجرد الرأي والهوى، أما ما كان سبيله اتباع الدليل فليس من ذلك.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٣٩]، (٣٤١٣) ، مسلم في كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى (٦١٠٢) .

قال الطحاوي(ت: ٣٣٩هـ): «هَذَا عِنْدَنَا وَاللهُ أَعْلَمُ عَلَى التَّفْضِيلِ بَيْنَهُمْ وَعَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَهُمْ بِآرَائِنَا، وَبِمَا لَمْ يُوقِفْنَا عَلَيْهِ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ لَنَا، فَأَمَّا مَا بَيَّنَهُ لَنَا وَأَعْلَمَنَا، فَقَدْ أَطْلَقَهُ لَنَا وَعَادَ مَا نَهَى عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى مَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يُبَيِّنْهُ لَنَا وَلَمْ يُطْلِقْ لَنَا الْقَوْلَ فِيهِ بِمَا قَدْ تَوَلَّاهُ اللهُ ﷻ وَمَنَعَنَا مِنْهُ»[١].

ثانيا: إذا كان على سبيل الحمية والعصبية، والانتصار في الخصومة:

قال البغوي (ت: ٣١٧ هـ): وإنما نهى عليه الصلاة والسلام عن تفضيله عليه مِنْ تلقاء أنفسهم؛ تواضعًا منه ﷺ، وزَجْرًا للأمة عن تفضيل بعض الأنبياء على بعض من عند أنفسهم؛ لأداء ذلك إلى العَصَبِيَّة، وإلى الإفراط في محبة نبي، والتفريط في محبة آخر، أو الإزراء به، وهو كفر[٢]..

ثالثا: إذا كان التفضيل يؤدي إلى انتقاص قدر أحد من الأنبياء، أو ازدراء المفضول، أو توهم النقص فيه:

قال البيهقي (ت: ٤٥٨): و قول النبي ﷺ: لا تفضلوا بين أنبياء الله [٣] إنما هو في محاورة أهل الكتاب على معنى الإزراء ببعضهم؛ فإنه ربما أدى ذلك إلى فساد الاعتقاد فيهم، والإخلال بالواجب من حقوقهم، أما إذا كانت المخايرة من مسلم يريد الوقوف على الأفضل منهم فليس هذا بنهي عنه و الله أعلم [٤].

وقال المازري (ت٥٣٦): يحتمل أن يكون ذلك قبل أن يوحى إليه بالتّفضيل. وكان بعض شيوخي يقول: يحتمل أن يريد لا تفضلوا بين أنبياء الله تفضيلا يؤدّي إلى نقص بعضهم، وقد خرجَ الحديث على سبب، وهو لَطم الأنصاريّ وجهَ اليهودي، فقد يكون ﷺ خاف أن يفهم من هذه الفعلة انتقاص حقّ موسى عليه السلام ، فنهى عن التّفضيل المؤدّي إلى نقص بعض الحقوق[٥].

وقال ابن تيمية (ت: ٥٢٨) : نهى النبي ﷺ أن يفضل بين الأنبياء التفضيل الذي فيه انتقاص المفضول والغض منه[٦].

(١) شرح مشكل الآثار (٣/ ٥٧).
(٢) شرح مصابيح السنة، (٦/ ١٦٠).
(٣) سبق تخريجه.
(٤) شعب الإيمان، (٢/ ١٨٢)، دلائل النبوة، أبو بكر البيهقي (٤٩٥/٥)، وانظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي (٥٢٤/٩)
(٥) المُعْلِم بفوائد مسلم، (٣/ ٢٣٣)
(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية (١٤/ ٤٣٦)

ومما يمكن الاستدلال به على عدم التفضيل بين الأنبياء قول الله ﷻ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴿٢٨٥﴾﴾ [سورة البقرة] ووضع الآية الكريمة في سياقها يدل على أن الآيات من آخر سورة البقرة اشتملت على أصول الإيمان التي عليها الرسول والمؤمنون، ومنها الإيمان بالرسل، والخبر عن عدم التفريق معناه التفريق بينهم بالإيمان ببعض، والكفر ببعض، وليس التفريق بالتفضيل بينهم؛ إذ التفضيل ثبتت به النصوص.

قال ابن أبي العز(ت: ٧٩٢): «أَيْ: لَا نُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ بِأَنْ نُؤْمِنَ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرَ بِبَعْضٍ، بَلْ نُؤْمِنُ بِهِمْ وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ، فَإِنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ، كَافِرٌ بِالْكُلِّ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾﴾ [سورة النساء] فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ آمَنَ بِمَنْ آمَنَ بِهِ مِنْهُمْ مَوْجُودٌ فِي الذي لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ، وَذَلِكَ الرَّسُولُ الَّذِي آمَنَ بِهِ قَدْ جَاءَ بِتَصْدِيقِ بَقِيَّةِ الْمُرْسَلِينَ، فَإِذَا لَمْ يُؤْمِنْ بِبَعْضِ الْمُرْسَلِينَ كَانَ كَافِرًا بِمَنْ فِي زَعْمِهِ أنه مُؤْمِنٌ بِهِ»[1].

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٥٦١/٢).

المسألة الثانية: في بيان أفضل الرسل.

أفضل الرسل هم أولو العزم الذين أُمر النبي ﷺ بالاقتداء بمن سبقه منهم قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الأحقاف] ، وقد ورد ذكرهم في سورة الأحزاب قال تعالى ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ وَأَخَذۡنَا مِنۡهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا ﴿٧﴾﴾ [سورة الأحزاب].

في سورة الشورى في قوله تعالى ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ ﴿١٣﴾﴾ [سورة الشورى].

وقد اختلف المفسرون في بيان من هم أولوا العزم من الرسل، ومنشأ اختلافهم في تحديد معنى (من) في قوله تعالى ﴿شَرَعَ﴾، وهو على نوعين:

أ - أن (من) لبيان الجنس، والرسل عليهم الصلاة والسلام كلهم أولوا عزم، فيكون المعنى: اصبر يا محمد كما صبر جميع الرسل قبلك.

ب- أن (من) للتبعيض، فيراد بـ (من الرسل) بعض الرسل، ثم اختلفوا اختلافاً كثيراً في تحديد بعض الرسل المرادين بالآية على أقوال كثيرة[1].

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: «« قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الأحقاف] ، اختلف العلماء في المراد بأولي العزم من الرسل في هذه الآية الكريمة اختلافاً كثيراً. وأشهر الأقوال في ذلك أنهم خمسة، وهم الذين قدمنا ذكرهم في الأحزاب والشورى، وهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد عليهم الصلاة والسلام. وعلى هذا القول فالرسل الذين أمر رسول الله ﷺ أن يصبر كما صبروا أربعة فصار هو ﷺ خامسهم.

واعلم أن القول بأن المراد بأولي العزم جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأن لفظة (من) في قوله (من الرسل) بيانية، يظهر أنه خلاف التحقيق، كما دل على ذلك بعض الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ ﴿٤٨﴾﴾ [سورة القلم] ، فأمر الله جل وعلا نبيه

(١) دراسة ترجيحات الشيخ محمد الأمين الشنقيطي من سورة النور إلى سورة المجادلة، عبد الماجد محمد (ص ١٢٦).

في آية القلم هذه بالصبر، ونهاه عن أن يكون مثل يونس عليه السلام ؛ لأنه هو صاحب الحوت. وكقوله ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾ [سورة طه]. فآية سورة القلم وآية سورة طه المذكورتان كلتاهما تدل على أن أولي العزم من الرسل الذي أمر النبي ﷺ بأن يصبر كصبرهم ليسوا جميع الرسل، والعلم عند الله تعالى »[1].

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨) رحمه الله: « وَأَفْضَلُ الْمُرْسَلِينَ أُولُو الْعَزْمِ: نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ ﷺ »[2].

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، (٧/ ٢٤١).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ١٦١).

المسألة الثالثة: نبينا محمد ﷺ خير الرسل

مما صح به الخبر، وأيده العقل والنظر، أن نبينا ﷺ أفضل البشر، وخير الأنبياء والمرسلين، فرسالته أشرف الرسالات وأمته خير الأمم.

قال ابن عاشور رحمه الله: «وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ أَفْضَلُ الرُّسُلِ لِمَا تَظَاهَرَ مِنْ آيَاتِ تَفْضِيلِهِ وَتَفْضِيلِ الدِّينِ الَّذِي جَاءَ بِهِ، وَتَفْضِيلِ الْكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ، وَهِيَ مُتَقَارِنَةُ الدَّلَالَةِ تَنْصِيصًا وَظُهُورًا. إِلَّا أَنَّ كَثْرَتَهَا تُحَصِّلُ الْيَقِينَ بِمَجْمُوعِ مَعَانِيهَا عَمَلًا بِقَاعِدَةِ كَثْرَةُ الظَّوَاهِرِ تُفِيدُ الْقَطْعَ، وَأَعْظَمُهَا آيَةُ ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴿٨١﴾﴾ [سورة آل عمران] الْآيَةَ»[1]

ومن النصوص المصرحة بأفضليته عن إخوانه من المرسلين ما أخرجه مسلم عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ »[2]

قَالَ الْحَلِيمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ مبينًا فضل النبي ﷺ على إخوانه من الرسل: «إن شَرَفَ الرَّسُولِ ﷺ بِالرِّسَالَةِ، وَنَبِيُّنَا خُصَّ بِأَشْرَفِ الرِّسَالَاتِ، فَإِنَّهَا نَسَخَتْ مَا تَقَدَّمَهَا مِنَ الرِّسَالَاتِ، وَلَا يَأْتِي بَعْدَهَا رِسَالَةٌ تَنْسَخُهَا، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ رَبُّنَا ﷻ فِيمَا وَصَفَ بِهِ كِتَابَهُ إِذَا قَالَ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾: [سورة فصلت] فَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لَيْسَ فِيمَا تَقَدَّمَهُ يُكَذِّبُهُ، وَلَا يَأْتِي بَعْدَهُ مَا يُوقِفُهُ، وَفِي هَذَا مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ أَفْضَلُ الرِّسَالَاتِ، فَصَحَّ أَنَّ الْمُرْسَلَ بِهَا أَفْضَلُ الرُّسُلِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْهَا: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَقْسَمَ بِحَيَاتِهِ وَمَعْقُولٌ أَنَّ مَنْ أَقْسَمَ بِحَيَاةِ غَيْرِهِ فَإِنَّمَا يُقْسِمُ بِحَيَاةِ أَكْرَمِ الْأَحْيَاءِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا خَصَّ اللهُ نَبِيَّنَا ﷺ مِنْ بَنِي الْبَشَرِ بِأَنْ أَقْسَمَ بِحَيَاتِهِ فَقَالَ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [سورة الحجر] بان أَنَّهُ أَفْضَلُهُمْ وَأَكْرَمُهُمْ وَأَقْسَامُهُ بِـ التِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِنِينَ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَدْخُلُ فِي أَعْدَادِهِ، كَذَلِكَ إِقْسَامُهُ بِحَيَاةِ مُحَمَّدٍ ﷺ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَدْخُلُ فِي عِدَادِهِ، وَمِنْهَا: أَنَّ اللهَ تَعَالَى جَمَعَ لَهُ بَيْنَ إِنْزَالِ الْمَلَكِ عَلَيْهِ وَإِصْعَادِهِ إِلَى مَسَاكِنِ الْمَلَائِكَةِ وَبَيْنَ إِسْمَاعِ كَلَامِ الْمَلَكِ، وَإِرَائِهِ إِيَّاهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي خَلْقَهُ عَلَيْهَا، وَجَمَعَ لَهُ بَيْنَ إِخْبَارِهِ عَنِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِطْلَاعِهِ عَلَيْهِمَا فَصَارَ الْعِلْمُ لَهُ وَاقِعًا بِالْعَالَمَيْنِ وَدَارِ التَّكْلِيفِ وَدَارِ الْجَزَاءِ عِيَانًا »[3].

(١) التحرير والتنوير ، محمد الطاهر ابن عاشور التونسي، (٣/ ٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق (٥٨٩٩) (٢٢٧٨)

(٣) انظر: المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (٣/ ٧٠)

قال ابن تيمية رحمه الله: «وَأَفْضَلُ أُولِي الْعَزْمِ مُحَمَّدٌ ﷺ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامُ الْمُتَّقِينَ، وَسَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَإِمَامُ الْأَنْبِيَاءِ إذَا اجْتَمَعُوا، وَخَطِيبُهُمْ إذَا وَفَدُوا، صَاحِبُ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، الَّذِي يَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخَرُونَ، وَصَاحِبُ لِوَاءِ الْحَمْدِ، وَصَاحِبُ الْحَوْضِ الْمَوْرُودِ، وَشَفِيعُ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَصَاحِبُ الْوَسِيلَةِ وَالْفَضِيلَةِ الَّذِي بَعَثَهُ بِأَفْضَلِ كُتُبِهِ، وَشَرَعَ لَهُ أَفْضَلَ شَرَائِعِ دِينِهِ، وَجَعَلَ أُمَّتَهُ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، وَجَمَعَ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ مِنْ الْفَضَائِلِ وَالْمَحَاسِنِ مَا فَرَّقَهُ فِيمَنْ قَبْلَهُمْ»[1].

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ١٦٢).

المطلب الثالث

المذاهب المنحرفة في المفاضلة بين الأنبياء وغيرهم

المسألة الأولى: مذهب غلاة المتصوفة

على الرغم من إجماع علماء المسلمين على أن الأنبياء والرسل أفضل خلق الله ﷻ على النحو الذي بيناه آنفًا، وهو ما قرره الإمام الطحاوي (ت: ٣٣٩هـ): بقوله: «ولا نفضل أحدا من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام ونقول نبي واحد أفضل من جميع الأولياء»[(١)].

وهو ما قرره أئمة الصوفية حيث ذكر الكلاباذي(ت: ٣٨٠هـ) إجماع الصوفية المتقدمين عليه فقال: «وَأَجْمعُوا جَميعًا أَن الْأَنْبِيَاء أفضل الْبشر، وَلَيْسَ فِي الْبشر من يوازي الْأَنْبِيَاء فِي الْفضل، لَا صديق وَلَا ولي وَلَا غَيرهم، وَإِن جلّ قدره وَعظم خطره» [(٢)].

ونقل أيضا القشيري (ت: ٤٦٥هـ) الإجماع عليه بقوله: «فأما رتبة الأولياء فلا تبلغ رتبة الأنبياء عَلَيْهِم السَّلام للإجماع المنعقد عَلَى ذَلِكَ» [(٣)].

وعلى الرغم منذ ذلك فقد ظهر جماعة من المتصوفة زعموا أن الولي قد يبلغ مرتبة النبي بل أعظم منها.

قال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ) مبينًا مذهب هذه الطائفة: «ادَّعَت طَائِفَة من الصُّوفِيَّة أَن من أَوْلِيَاء الله تَعَالَى من هُوَ أفضل من جَمِيع الْأَنْبِيَاء وَالرسل» [(٤)].

وقد بدأ هذا الغلو الحكيم الترمذي (ت:٣٢٠ هـ) في كتابه ختم الولاية، فذكر أنه كما للأنبياء نبي خاتم، فكذلك للأولياء ولي خاتم، وكما أن خاتم الأنبياء، أفضل من جميع الأنبياء فكذلك خاتم الأولياء أفضل من جميع الأولياء.

يقول الحكيم الترمذي مبينا هذا المعنى: «ابتعث الله ولياً، اصطفاه واجتباه، وقربه وأدناه، وأعطاه ما أعطى الأولياء، وخصه بخاتم الولاية. فيكون حجة الله يوم القيامة، على سائر الأولياء، فيوجد عنده بذلك الختم صدق الولاية على سبيل ما وجد عند محمد ﷺ من صدق النبوة» [(٥)].

(١) العقيدة الطحاوية (ص٨٣) وانظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (٢/ ٧٤٩).
(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف، الكلاباذي ص٦٩
(٣) الرسالة القشيرية ، عبد الكريم بن هوازن القشيري، (٢/ ٥٢٣).
(٤) الفصل في الملل والنحل، ابن حزم ، ٤/ ١٧٠)
(٥) ختم الأولياء ، الحكيم الترمذي، ص ٣٢، ٣٣.

ويقارن الحكيم الترمذي بين النبي والولي، فيثبت للولى مثلما ثبت للنبي فيقول: «فإذا برز الأولياء يوم القيامة، واقتضوا صدق الولاية والعبودية - وُجِد الوفاء عند هذا الذي ختم الولاية تماماً. فكان حجة الله عليهم وعلى سائر الموحدين من بعدهم؛ وكان شفيعهم يوم القيامة. فهو سيدهم ساد الأولياء، كما ساد محمد ﷺ الأنبياء. فينصب له مقام الشفاعة، ويثني على الله تعالى ثناءً، ويحمده بمحامد يقر الأولياء بفضله عليهم في العلم بالله تعالى! »[1].

كما ذكر أنَّ الولي في باطنه قد يصل إلى مرتبة الأنبياء، ويرتقي إلى مقام يتلقى فيه من الله مباشرة، يقول الترمذي والفرق بين النبوة والولاية: «أن النبوة كلام ينفصل من الله وحيًا، معه روح من الله فيقضى الوحي ويختم بالروح فبه قبوله .. والولاية لمن ولى الله حديثه، على طريق أخرى، فأوصله إليه .. فالمحدثون لهم منازل: فمنهم من أعطي ثلث النبوة، ومنهم من أعطي نصفها، ومنهم من له الزيادة حتى يكون أوفرهم حظًا في ذلك من له ختم الولاية»[2].

كان ما ذكره الحكيم الترمذي في كتابه «ختم الأولياء»، يوحي بالتسوية بين النبي والولي، وإن لم يصرح بتفضيل النبي على الولي، فإنَّ كلامه يشعر بذلك، فخاتم الأنبياء هو سيد الأنبياء، وخاتم الأولياء هو سيد الأولياء، وكما ينصب مقام الشفاعة لخاتم الأنبياء، ينصب مقام الشفاعة لخاتم الأولياء وهكذا. النبي والولي كلاهما يتلقى عن الله، بل إن من يتلقى عن الله مباشرة وهو الولي بزعمه، أفضل ممن يتلقى بواسطة الملك وهو الرسول، كما يفهم من فحوى كلامه أن الولي قد يصل إلى مرتبة النبي بل قد يفضل عليه.

ثم جاء ابن عربي الطائي الملقب بمحيي الدين(ت: ٦٣٨ هـ) ووافق الترمذي في مذهبه في ختم الولاية، وأضاف إليه بدعًا أخر، وصرح بوضوح بأنَّ مقام الولاية أفضل من مقام النبوة والرسالة، بل إنَّ الرسالة والنبوة فرع من الولاية.

يقول ابن عربي: «إن الولاية هي المحيطة العامة، وهي الدائرة الكبرى، فمن حكمها أن يتولى الله من شاء من عباده بنبوة، وهي من أحكام الولاية، وقد يتولاه بالرسالة، وهي من أحكام الولاية أيضًا . فكل رسول لابد أن يكون نبيا، وكل نبيّ لابد أن يكون وليا، فكل رسول لابد أن يكون وليًا . فالرسالة بخصوص مقام في الولاية، ... والرسالة في البشر لا تكون إلا في الدنيا ، وينقطع حكمها في الآخرة ، وكذلك تنقطع في الآخرة بعد دخول الجنة والنار نبوة التشريع ، لا نبوة العامة، بخلاف الولاية فإنها لا تنقطع أبدا ، ولا تحدّ ، لا بالزمان ولا بالمكان ، ولها الإنباء العام»[3].

(١) المصدر السابق، ص ٣٢.

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٢.

(٣) الفتوحات المكية، ابن عربي (٣/ ٣٨٦، ٣٨٧).

ويقول ابن عربي في الفتوحات المكية مبينًا أنَّ مقام النبوة يقع بين مقام الولاية والرسالة.

بين الولاية والرسالة برزخ فيه النبوة حكمها لا يجهل [١].

ويصرح في لطائف الأسرار بتفضيل مقام الولاية على النبوة والرسالة فيقول:

سماء النبوة في برزخ دوين الولي وفوق الرسول[٢].

وقد بنى ابن عربي ذلك على أمور منها:

الأول: أن النبي إنما أتى بشريعة ظاهرة، والولي جاء بشريعة باطنه، فهو في الظاهر مع النبي، وفي الباطن مستقل عنه، ففي قوله ﷺ: «إن مثلي ومثل الأنبياء قبلي كمثل رجل بنى بيتا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة» [٣].

قال ابن عربي: «ولما مثل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن، وقد كمل سوى موضع لبنة، فمكان الرسول ﷺ تلك اللبنة غير أنه ﷺ لا يراها إلا كما قال: لبنة واحدة. وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثله به رسول الله ﷺ ويرى في الحائط موضع اللبنتين، من ذهب وفضة ، فلا بد أن يرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين، فيكون خاتم الأولياء تينك اللبنتين، فيكمل الحائط، والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين، أنه تابع لشرع خاتم الرسل في الظاهر، وهو موضع اللبنة الفضية، وهو ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو بالصورة الظاهرة متبع فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله؛ لأنه يرى الأمر على ما هو عليه- فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن، فإنه آخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك، الذي يوحي به إلى الرسول» [٤].

الثاني: أن النبي يأخذ عن الله بواسطة، والولي يأخذ من الله مباشرة بلا واسطة؛ لذلك أنكر الصوفية على علماء الشريعة اشتغالهم بطلب علم الكتاب والسنة، وذكر الشعراني في مقدمة الطبقات الكبرى رسالة محيي الدين ابن عربي لفخر الدين الرازي وفيها: «إن الرجل لا يكمل عندنا في مقام العلم حتى يكون علمه عن الله ﷻ بلا واسطة من نقل أو شيخ، فإن من كان علمه مستفادا من نقل أو شيخ فما برح عن الأخذ عن المحدثات، وذلك معلول عند أهل الله ﷻ، ومن قطع عمره في معرفة المحدثات وتفاصيلها فاته حظه من ربه ﷻ ... فلا علم إلا ما كان عن كشف وشهود لا عن نظر وفكر وظن وتخمين» [٥].

(١) المصدر السابق (٣/ ٣٨٠).
(٢) تنزيل الأملاك في حركات الأفلاك ، ابن عربي، ص ٣٥.
(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤/ ١٨٦) (ح ٣٥٣٥)، ومسلم في صحيحه (٤/ ١٧٩٠) (٢٢٨٦).
(٤) فصوص الحكم ص ٦٤.
(٥) الطبقات الكبرى، الشعراني ، (١٤/١) وانظر الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ، ص ٢٢ وما بعدها. وانظر أيضا فصوص الحكم ص ١٣٥.

وهذا يدل على أن الولي ليس بحاجة إلى النبي؛ لأنه يأخذ عن الله مباشرة، وقد كان النبي يأخذ عن الله بواسطة الملك.

يقول ابن عربي: «فالولي لا يأخذ النبوة من النبي إلا بعد أن يرثها الحق منهم ثم يلقيها إلى الولي؛ ليكون ذلك أتم في حقه؛ حتى ينتسب في ذلك إلى الله، لا إلى غيره، وبعض الأولياء يأخذونها وراثة عن النبي وهم الصحابة الذين شاهدوه أو من رآه في النوم.. وأما الأولياء فيأخذونها عن الله تعالى من كونه ورثها وجاد بها على هؤلاء فهم أتباع الرسل بمثل هذا السند العالي المحفوظ .. قال أبو اليزيد : أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت» [١].

وقد ورث هذا المذهب الباطل في تفضيل الولي على النبي من جاء بعد ابن عربي من الصوفية. ومن عباراتهم في ذلك قولهم: «خضنا بحورا وقف الأنبياء بسواحلها»، وقولهم: «معاشر الأنبياء، أوتيتم اللقب، وأوتينا ما لم تؤتوه». ونقلوا عن البسطامي أنه قال: «تالله أن لوائي أعظم من لواء محمد صلى الله عليه وسلم، لوائي من نور تحته الجان والجن والإنس كلهم من النبيين» [٢].

وهذا المذهب الذي عرضناه آنفا مذهب باطل منحرف، وقد سبق ذكر الأدلة وأقوال العلماء و نقل إجماع أهل السنة ومتقدمي الصوفية الأوائل على أن الأنبياء والرسل أفضل خلق الله ﷻ وأكرمهم عليه، اصطفاهم الله واختصهم برسالاته وجعلهم واسطة بينه وبين خلقه، ولا يصل لمنزلتهم أحد من البشر، مما هو واضح الدلالة على أن الأنبياء أفضل خلق الله، وبطلان مذهب الصوفية.

قال ابن تيمية: «فأما الغلو في ولي غير النبي حتى يفضل عن النبي فبطلانه ظاهر بما علم من نصوص الكتاب والسنة، وما عليه إجماع الأمة، فإن الله جعل الذين أنعم عليهم أربعة: النبيين، والصديقين، والشهداء والصالحين، فغاية من بعد النبي أن يكون صديقًا، كما كان خير هذه الأمة بعد نبيها صديقًا» [٣].

أما التسمية بخاتم الأولياء فتسمية باطلة لا أصل لها في كتاب ولا سنة ولا قول عالم معتبر. يقول ابن تيمية ﷺ مبينا ذلك: «فيما يذكرونه من خاتم الأولياء، فنقول: هذه تسمية باطلة، لا أصل لها في كتاب ولا سنة ولا كلام مأثور عمن هو مقبول عند الأمة قبولا عاما، لكن يعلم من حيث الجملة أن آخر من بقي من المؤمنين المتقين فهو آخر أولياء الله» [٤].

وعلى فرض وجود هذا الخاتم للأولياء، فليس هو بأفضل الأولياء، فضلا أن يكون أفضل من خاتم الأنبياء، يقول ابن تيمية: «إن آخر الأولياء ليس يجب أن يكون أفضل من غيره من الأولياء، فضلا عن

(١) الفتوحات المكية، ابن عربي (٣/ ٣٨٢).
(٢) انظر هذه الأقوال وغيرها من نظائرها الإنسان الكامل، الجيلي، ص ١٢٨
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١١/ ٣٦٤).
(٤) المصدر نفسه (١١/ ٣٦٥).

أن يكون أفضلهم، وإنما نشأ هذا من مجرد القياس على خاتم الأنبياء، لما رأوا خاتم الأنبياء هو سيدهم توهموا من ذلك قياسًا بمجرد الاشتراك في لفظ خاتم، فقالوا: خاتم الأولياء أفضلهم، وهذا خطأ في الاستدلال؛ فإن فضل خاتم الأنبياء عليهم لم يكن لمجرد كونه خاتما، بل لأدلة أخرى دلت على ذلك»..... بل أول الأولياء في هذه الأمة وسابقهم هو أفضلهم، فإن أفضل الأمة خاتم الأنبياء. وأفضل الأولياء سابقهم إلى خاتم الأنبياء؛ وذلك لأن الولي مستفيد من النبي وتابع له، فكلما قرب من النبي كان أفضل وكلما بعد عنه كان بالعكس، بخلاف خاتم الأنبياء فإن استفادته إنما هي من الله فليس في تأخره زمانا ما يوجب تأخر مرتبته، بل قد يجمع الله له ما فرقه في غيره من الأنبياء، فهذا الأمر الذي ذكرناه من أن السابقين من الأولياء هم خيرهم هو الذي دل عليه الكتاب والسنن المتواترة وإجماع السلف»[1].

ويقول ﷺ في موضع آخر: «وَكَذَا لَفْظُ» خَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ « لَفْظٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَأَوَّلُ مَنْ ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ انْتَحَلَهُ طَائِفَةٌ كُلٌّ مِنْهُمْ يَدَّعِي أَنَّهُ خَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ: كَابْنِ حموية وَابْنِ عَرَبِيٍّ وَبَعْضِ الشُّيُوخِ الضَّالِّينَ بِدِمَشْقَ وَغَيْرِهَا، وَكُلٌّ مِنْهُمْ يَدَّعِي أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْبُهْتَانِ، وَكُلُّ ذَلِكَ طَمَعًا فِي رِيَاسَةِ خَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ لَمَّا فَاتَتْهُمْ رِيَاسَةُ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ غَلِطُوا؛ فَإِنَّ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّمَا كَانَ أَفْضَلَهُمْ لِلْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ خَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ، فَإِنَّ أَفْضَلَ أَوْلِيَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَخَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ ﷺ ثُمَّ عُمَرُ ﷺ ثُمَّ عُثْمَانُ ﷺ ثُمَّ عَلِيٌّ ﷺ ، وَخَيْرُ قُرُونِهَا الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَخَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ فِي الْحَقِيقَةِ آخِرُ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ يَكُونُ فِي النَّاسِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِخَيْرِ الْأَوْلِيَاءِ وَلَا أَفْضَلِهِمْ، بَلْ خَيْرُهُمْ وَأَفْضَلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ ثُمَّ عُمَرُ: اللَّذَانِ مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ أَفْضَلَ مِنْهُمَا»[2].

المسألة الثانية: مذهب الشيعة الإمامية

تعد الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية أصلا من أصول الدين، ولها علاقة وطيدة بالنبوة، باعتبارها صنو ومتمم لها، وقد أثبت الشيعة لأئمتهم من العصمة مثلما للأنبياء، وبناء على المنزلة العالية التي رفع الإمامية الاثنى عشرية أئمتهم إليها، وقع الخلاف فيما بينهم في التفاضل بين النبي والإمام؛ وقد ذكر الشيخ المفيد في كتابه «أوائل المقالات» الخلاف بين أصحابه في هذه المسألة بقوله:» قد قطع قوم من أهل الإمامة بفضل الأئمة عليهم السلام من آل محمد ﷺ على سائر من تقدم من الرسل والأنبياء سوى نبينا محمد ﷺ، وأوجب فريق منهم الفضل على جميع الأنبياء سوى أولي العزم منهم – عليهم السلام – وأبى

(١) المصدر نفسه (١١/ ٣٦٥، ٣٦٦).

(٢) المصدر نفسه (١١/ ٤٤٤).

القول فريق منهم آخر وقطعوا بفضل الأنبياء كلهم على سائر الأئمة» [1].

وقد بَيَّنَ الشيخ المفيد في هذه الفقرة السابقة اختلاف طائفته في المفاضلة بين الأنبياء والأئمة على ثلاثة أقوال:

الأول: تفضيل الأئمة على كل الرسل والأنبياء سوى نبينا محمد ﷺ.

الثاني: تفضيل الأئمة على سائر الأنبياء والرسل سوى أولي العزم منهم.

الثالث: تفضيل الأنبياء والرسل على سائر الأئمة.

وقد رجح الشيخ المفيد القول الأول؛ إذ يقول بعد النص السابق: «هذا باب ليس للعقول في إيجابه والمنع منه مجال، ولا على أحد الأقوال فيه إجماع، وقد جاءت آثار عن النبي ﷺ في أمير المؤمنين رضي الله عنه وذريته والأخبار عن الأئمة الصادقين أيضًا من بعد، وفي القرآن مواضع تقوي العزم على ما قاله الفريق الأول في هذا المعنى» [2].

فهو يرى هنا أن قضية المفاضلة بين الأنبياء والأئمة ليست محلا للأدلة العقلية، وليس فيها إجماع، ومن ثم فإنَّ المعول فيها على الأدلة السمعية، وقد جاءت الأدلة السمعية – فيما يرى- بتأييد القول بتفضيل الأئمة على سائر الأنبياء سوى نبينا محمد ﷺ، وقد زاد وأفرد رأيه هذا في رسالة بعنوان «تفضيل أمير المؤمنين رضي الله عنه» [3].

كما ألف الحلي العاملي كتاب «تفضيل الأئمة على الأنبياء والملائكة» ذكر فيه كثير من الروايات عن علماء الاثنى عشرية صرحت بتفضيل الأئمة على الأنبياء سوى النبي ﷺ [4].

وقد تبنى المتأخرون من الإمامية رأي الشيخ المفيد وغيره من الإمامية في القول بتفضيل الأئمة على سائر الأنبياء سوى النبي ﷺ.

(١) أوائل المقالات محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الملقب بالشيخ المفيد ص٧٠

(٢) المصدر نفسه ص٧١.

(٣) انظر: تفضيل أمير المؤمنين رضي الله عنه، محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، ص: ١٩ وما بعدها.

(٤) انظر: تفضيل الأئمة على الأنبياء والملائكة، الحلي العاملي، ص ١٧٠ وما بعدها

يقول السيد عبد الحسين وستغيب: «وأئمتنا الاثنا عشر عليهم السلام أفضل من جميع الأنبياء باستثناء خاتم الأنبياء»[١]. وعلى نفس المذهب يمضي الخميني فيقول: «وإنَّ من ضروريات مذهبنا أنَّ لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملكٌ مقرب، ولا نبيٌّ مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث، فإنَّ الرسول الأعظم ﷺ والأئمة عليهم السلام كانوا قبل هذا العالم أنوارًا فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلا الله»[٢].

ويقرر محققهم عبد الله شبر المعنى نفسه فيقول: «يجب الإيمان بأن نبينا ﷺ وآله المعصومين أفضل من الأنبياء والمرسلين، ومن الملائكة المقربين لتضافر الأخبار بذلك وتواترها»[٣].

مناقشة مذهب الإمامية في المفاضلة بين الأنبياء والأئمة:

من خلال العرض السابق للعلاقة بين النبوة والإمامية نشير إلى عدة نقاط:

أولا: بنى الإمامية قولهم بتفضيل الأئمة على الأنبياء على مذهبهم في عصمة الأئمة، من ثم جاء السؤال إذا كان كل من الإمام والنبي معصومًا فأيهما أفضل؟ وإلا فلا يمكن المفاضلة بين المعصوم وغير المعصوم.

ثانيا: إن القول بعصمة الأئمة دعوى لم تقم عليها البينة، فلا توجد في القرآن الكريم أي آية تدل على دعوى الإمامية بعصمة الأئمة، وقد اشتمل القرآن الكريم على ما يحتاج إليه المسلمون في أصول الدين من التوحيد والنبوة والمعاد، ولم يرد فيه ذكر للإمامة، وجميع الآيات التي يستند إليها الشيعة في هذا المجال تحتمل تفسيرات متعددة، وليست صريحة في تأييد ادعاءاتهم، كما خلت سنة النبي ﷺ من أي نصوص صريحة تؤيد ذلك، وكل الأحاديث التي يستدلون بها إما أنها غير صريحة في دعواهم أو موضوعة مكذوبة، عجز الإمامية عن إثبات سند صحيح لها موصول إلى النبي ﷺ أو أحد أصحابه أو أحد من أهل البيت .

ثالثًا: اتفق أهل العلم أنَّ كل شخص سوى الرسول فإنه يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، فإنه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، إن

(١) اليقين، عبد الحسين وستغيب، ١٩٨٩، ص ٤٦.

(٢) الحكومة الإسلامية، الخميني، ص ٥٢.

(٣) حق اليقين في معرفة أصول الدين، السيد عبد الله شبر، ص ١٤٩. وانظر بحار الأنوار الجامعة لدر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، باب ١٥ أنهم أعلم من الأنبياء (٧/ ٦٠٩).

هو إلا وحي يوحى، وهو الذي يُسأل الناس عنه يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ٦ ﴾ [سورة الأعراف]. وهو الذي يمتحن به الناس في قبورهم، ولا يمتحن في قبره بشخص غير الرسول[1].

رابعًا: آيات القرآن صريحة في أن الأنبياء أفضل خلق الله، وأكرمهم عليه، اصطفاهم الله واختصهم برسالاته وجعلهم واسطة بينه وبين خلقه في تبليغ شرعه، ولا يصل لمنزلتهم أحد من البشر وقد سبق بيان ذلك.

(١) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، (٦/ ١٩٠، ١٩١)

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

يهدف البحث إلى بيان الفرق بين النبي والرسول من خلال عرض تعريفات العلماء لكل منهما ومناقشة هذه الآراء وصولا إلى الرأي الراجح منها، كما عرض الباحث للمفاضلة بين الأنبياء والرسل وسائر البشر وما تعلق بها من مسائل وأخيرا تعرض البحث للمذاهب المنحرفة في المفاضلة والمتمثل في قول غلاة الصوفية بتفضيل الولاية على النبوة، وقول الشيعة الإمامية بتفضيل أئمتهم على الأنبياء. ويمكن إجمال نتائج البحث في النقاط الآتية:

- تعد مسألة الفرق بين النبوة والرسالة من المسائل العقدية الفرعية، التي يتسع فيها المجال للاجتهاد، وقد تعددت آراء العلماء فيها، ومن ثم فلا ينبني على المخالفة فيها القول بتضليل المخالف أو تبديعه.

- القول الراجح – فيما يرى الباحث – في التفرقة بين النبي والرسول يتعلق بنوعية المدعوين، وأن كلا من النبي والرسول مرسل من عند الله، فإن أرسل إلى قوم كافرين فهو رسول، وإن أرسل إلى قوم موافقين له؛ ليحكم بينهم بما أنزل الله سواء بشريعة سابقة، أو وحي خاص فهو نبي، وهو ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ، ووافقه عليه جمع من العلماء.

- أجمع أهل السنة أن الرسل أفضل البشر، ثم الأنبياء؛ وذلك لأن الرسالة نبوة وزيادة ثم الأولياء.

- بطلان مذهب غلاة الصوفية في تفضيل الولي على النبي، وأنه مذهب حادث مبتدع مخالف لأقوال أئمة الصوفية المتقدمين.

- القول بختم الولاية بدعة منكرة لا أصل لها، وأفضل الأولياء هم أولهم وأقربهم إلى النبي ﷺ صحابته الكرام، وأفضلهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

- بطلان مذهب الشيعة الإمامية في تفضيل الأئمة على الأنبياء، وأنه مبني على قولهم بعصمة الأئمة، وهو مذهب باطل منحرف لا أصل له من نقل صحيح أو عقل صريح.

التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بتأصيل العقيدة الإسلامية من كتاب الله وسنة رسوله ، ودراسة المسائل العقدية التي وقع فيها الخلاف بين أهل السنة للوصول إلى الرأي الراجح الذي تؤيده النصوص الشرعية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلي الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

١. الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ، أحمد بن المبارك السلجماسي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.

٢. الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد، د. صالح بن فوزان، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة ١٤٣٤هـ٢٠١٣م.

٣. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر للطباعة بيروت، ١٤٢٩هـ، بدون ذكر الطبعة.

٤. أعلام النبوة، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، دار ومكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأول - ١٤٠٩ هـ.

٥. إِكمَالُ المُعْلِم بفَوَائِدِ مُسْلِم، عياض بن اليحصبي السبتي، تحقيق الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٦. الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل، عبد الكريم الجيلي، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.

٧. أوائل المقالات، محمد بن محمد النعمان ابن المعلم العكبري البغدادي، الملقب بالشيخ المفيد، طبعة المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد.

٨. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي ، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٩. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤م.

١٠. التعرف لمذهب التصوف، أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي، عناية آرثر جون أربري، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥ ه ١٩٩٤م.

١١. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

١٢. التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه.

١٣. تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الأولى، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م.

١٤. تفسير النسفي، تحقيق يوسف علي بديوي، مراجعة محي الدين ديب، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ه، ١٩٩٨م.

١٥. تفضيل الأئمة على الأنبياء والملائكة، الحسن بن سليمان الحلي العاملي، مكتبة المجلسي، تحقيق مشتاق صالح المظفر، الأولى، ١٤٣٠ هـ

١٦. تفضيل أمير المؤمنين ﷺ، محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، تحقيق علي الكعبي، طبعة المؤتمر العالمي، قم، إيران، الأولى، ١٤١٣هـ

١٧. تنزيل الأملاك في حركات الأفلاك أو لطائف الأسرار، محيي الدين بن عربي، تقديم يوحنا الحبيب صادر، تحقيق نواف الجراح، دار الصادر، بيروت.

١٨. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ٢٠٠١م.

١٩. التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي القاهري، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن = تفسير الطبري، أبو جعفر الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢١. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٢٢. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

٢٣. حق اليقين في معرفة أصول الدين، السيد عبد الله شبر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٤. الحكومة الإسلامية، الخميني، الثالثة، دروس فقهية ألقاها الخميني على طلاب علوم الدين في النجف تحت عنوان ولاية الفقية، ١٣ ذو القعدة، ١ ذو الحجة ١٣٨٩هـ، دون ذكر الطبعة أو سنة الطبع.

٢٥. ختم الأولياء للحكيم الترمذي، تحقيق عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

٢٦. دراسة ترجيحات الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان – من أول سورة النور إلى آخر سورة المجادلة – جمعاً ودراسة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القرآن وعلومه عبد الماجد إبراهيم،

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد محمد زناتي عبدالرحمن - الأستاذ بقسم القرآن وعلومه ١٤٢٣هـ

٢٧. دلائل النبوة، أبو بكر البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث.

٢٨. الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق د.عبد الحليم محمود، د. محمود الشريف، دار المعارف، القاهرة.

٢٩. روح المعاني، محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٠. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢م.

٣١. سنن أبي داود، داوود بن الأشعث، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٣٢. سنن الترمذي، مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥م.

٣٣. السنن الكبرى، النسائي ، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٤. شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار الهمذاني، تحقيق وتقديم د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الثالثة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م

٣٥. شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ٢٠٠٥م.

٣٦. شرح العقيدة الطحاوية عبد الرحمن بن ناصر البراك، دار التدمرية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ٢٠١٣م.

٣٧. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.

٣٨. شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، تحقيق ودراسة: لجنة بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٣٩. شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٠. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٤١. الصحاح، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م،

٤٢. صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٣. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٤. العقيدة الطحاوية، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، شرح وتعليق، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٦. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تحقيق: د.مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤٧. غريب الحديث ، أبو سليمان الخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر - دمشق،١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٤٨. الغريبين في القرآن والحديث أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٤٩. الفتوحات المكية، ابن عربي، ضبطه وصححه ووضع فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ه ١٩٩٩م

٥٠. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الأندلسي الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥١. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، إشراف محمد نعيم العرقسوس، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٥٢. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٣. اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، تحقيق وعناية عادل بن محمد مرسي رفاعي، مكتبة دار الحجاز، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ٢٠١٤م.

٥٤. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٥٥. لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد أبو الحسن، المعروف بالخازن، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ

٥٦. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر- بيروت، الثالثة، ١٤١٤هـ.

٥٧. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المرضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ه

٥٨. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٥٩. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب فهد بن ناصر السليماني، دار الثريا للنشر، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

٦٠. المحيط بالتكليف، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، من جمع أبي محمد الحسن بن أحمد بن متوية، عني بتحقيقه ونشره يان بترث، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٦١. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ، الدار النموذجية، بيروت ، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٦٢. مذكرة التوحيد، عبد الرزاق عفيفي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ

٦٣. المسامرة للكمال بن أبي شريف في شرح المسايرة للكمال بن الهمام في علم الكلام، مع حاشية زين الدين قاسم على المسايرة، المسامرة في شرح المسايرة، وشرحه الشيخ قاسم بن قطوبغا الحنفي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٦٤. المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

٦٥. مسند الإمام أحمد ، أحمد بن حنبل المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠١م.

٦٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت

٦٧. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، حافظ بن أحمد الحكمي، تحقيق محمد صبحي حلاف، دار ابن الجوزي، الطبعة العاشرة، ١٤٣٩هـ.

٦٨. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي -بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ.

٦٩. مفاتيح الغيب - التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنـ١٤٢١ـة هـ.

٧٠. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٢ هـ.

٧١. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للنشر،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧٢. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٤هـ.

٧٣. المنهاج في شعب الإيمان، الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحَلِيمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

٧٤. مُنْيَةُ السُّولِ في تفضيلِ الرَّسُّولِ (صلى الله عليه وسلم)، عز بن عبد السلام، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ -١٩٨١ م.

٧٥. المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، الأولى، ١٩٩٧م.

٧٦. النبوات، ابن تيمية، تحقيق عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م

٧٧. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الواحدي النيسابوري، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم ، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ

٧٨. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي النيسابوي، تحقيق وتعليق: مجموعة من الباحثين قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

٧٩. اليقين، آية الله السيد عبد الحسين وستغيب، دار التعارف، بيروت، لبنان، ١٩٨٩م.